

القرار عدد : 1/1238

المؤرخ في : 2004/06/30

الملف الجنحي عدد : 2004/13267-11513

مطالبة بالتسليم - أمر دولي بإلقاء القبض - هوية المطلوب -
منازعة - إجراء تحقيق
يجوز للغرفة الجنائية بالمجلس الأعلى أن تأمر بإجراء تحقيق
تكميلي حول هوية المطلوب في التسليم متى أثار هذا الأخير الدفع
بعدم انطباق المستند القضائي عليه ونازع في الهوية والحجج المدلى
بها المرفقة بالأمر الدولي بإلقاء القبض بتهمة استيراد المخدرات
والاكتجار فيها.

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض
باسم جلالة الملك

وبعد المداولة طبقا للقانون.

وبعد ضم الملفين 04/11513 و 04/13267
وبناء على مقتضيات المواد 718 وما بعدها من قانون المسطرة
الجنائية، وبالأخص المادتين 3/732 و 728

وبناء على الاتفاقية القضائية المبرمة بين المملكة المغربية والجمهورية الفرنسية المؤرخة في 1957/10/05، وبالأخص الفصل 37 منها.

وبناء على الأمر الدولي بإلقاء القبض الصادر ضد المسمى بوعرفة محمد عن السيدة دلفين ديموني DELPHINE DUMENY قاضية التحقيق بالمحكمة الكبرى بروان بفرنسا بتاريخ 2003/03/11 في ملف التحقيق عدد 37/99/1 وملف النيابة العامة عدد 17964 من أجل قضية استيراد المخدرات والاتجار فيها بدون قانون والمدان والمعاقب من أجلها غيايبا من طرف المحكمة الابتدائية الكبرى بروان بتاريخ 2003/12/03 بعشر سنوات حبسا وبغرامة قدرها 500.000 أورو. بمقتضى الحكم رقم 03/3624 تم إلقاء القبض على المعني بالأمر بتاريخ 04/03/31 من طرف الشرطة القضائية بالدار البيضاء .

وبناء على الأمر بإلقاء القبض الصادر عن السيد RAYMOND PEZZATI قاضي التحقيق بالمحكمة الكبرى بليون بفرنسا بتاريخ 04/04/05 في ملف التحقيق رقم L 03/00005 وملف النيابة العامة رقم 03/53905 من أجل جرائم استيراد وتصدير بدون قانون للمواد المخدرة بجماعة منظمة، ونقل وعرض وبيع ومسك مواد مخدرة، وتصدير وحجز ونقل بضائع ممنوعة بدون ترخيص، تبيض أموال متحصلة من المخدرات وإخفاء أشياء متحصلة من سرقة.

حيث تم القبض على المعني بالأمر وأودع في المركب السجني بسلا في انتظار البث في مسطرة تسليمه.

وحيث مثل أمام المجلس الأعلى في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 04/06/23 مؤازرا بمحاميه الأستاذ محمد كروط وبمساعدة المترجمة الآنسة كريمة وزان بعد أدائها اليمين القانونية .

وبعد عرض مضمّن مطالبية السلطات الفرنسية عليه صرح بأن اسمه هو بوعرفة عبد المالك محمد كامل مزرداد بتاريخ 65/07/15 وأن اسم أمه صليحة وأنه يتوفّر على جواز سفر ورخصة سياقة فرنسيين، وأنه ليس هو الشخص المطلوب في التسليم .

وأوضحت السيدة الوزاني خديجة المحامية العامة أن الماثّل أمام المجلس هو المعني بالمطالبة بالتسليم، وأنه كان يحمل جواز سفر جزائري في اسم محمد بوعرفة وغير بعد ذلك اسمه وتاريخ ازدياده.

وبعد الاستماع إلى مرافعة محاميه الذي أكد أن هوية المطلوب في التسليم لا تنطبق على موكله، وهو غير معني بالمطالبة وطالب بالإفراج عنه مؤقتا وعقبت السيدة المحامية العامة ملتزمة رفض الطلب، ثم حجزت القضية للمداولة لجلسة 04-06-30 .

وحيث إن المطلوب في التسليم دفع بأن المستند القضائي لا ينطبق عليه لأن اسمه هو بوعرفة عبد المالك محمد كامل ومزرداد بتاريخ 1965/07/15 واستدل بجواز سفره الفرنسي رقم 00 PB 49999 المسلم له برون Rhone تاريخ 2001/03/30 وبرخصة السياقة الفرنسية المسلمة له بليون بتاريخ 2002/05/10 رقم N 85066911241 الأمر الذي ارتأت معه الغرفة .

الأمر بإجراء تحقيق تكميلي حول هوية المطلوب، ورفض طلب الإفراج المؤقت .

من أجله

قضى:

1) برفض طلب الإفراج المؤقت

2) وبالأمر بإجراء تحقيق تكميلي حول هوية المطلوب .

و به صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى الكائن بشارع النخيل

بجي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: الطيب أنجار رئيسا والمستشارين: حسن القادري والحسن الزايرات وعبد السلام بوكرع مقررًا وجميلة الزعري ومحضر المحامية العامة السيدة خديجة الوزاني التي كانت تمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة حفيظة أوبلا.

الكاتبة

المستشار المقرر

الرئيس



المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض